العلاقات التركية العربية بين التقارب والتباعد

محمد طيبي، طالب دكتوراه
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن احمد وهران 2

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات التركية العربية انطلاقا من التجربة التاريخية التي شهدها العرب والأتراك وتوجت ببناء إمبراطورية كبيرة ساهم فيها الجميع ووصل صيتها إلى العمق الاستراتيجي للغرب ، ثم شهدت العلاقات مراحل مد وجزر في أواخر سقوط الخلافة العثمانية وإعادة بناء الدولة الحديثة التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك إلى مرحلة القطيعة والتوجه إلى الغرب ، ولفهم عمق العلاقات كان حريا بنا تتبع الموقف التركي من أهم المحطات التي شهدتها المنطقة العربية و ما هو سلوك صانع القرار التركي تجاه هذه القضايا خصوصا بعد التوجه الجديد الذي يدعو إليه حزب العدالة والتنمية ، ومن أهم خصائصه زيادة المرونة والفعالية والديناميكية والمبادرة وتزايد الخيارات وإتباع سلوك خارجي أكثر استقلالا نسبيا عن نفوذ الغرب ،ومحاولة إيجاد حلقة واسعة للتحاور والتفاهم وهذا ما تجلى مع سوريا والعراق مع الاحتفاظ على البعد البراغماتي في السياسة الخارجية التركية في تعاملاتها ومواقفها من أزمات المنطقة.

The following study aims to analyse the Turkish-Arab relations based on historical experience witnessed by the Arabs and Turks, culminating in the construction of a large empire where everyone contributed and arrived in her will to the strategic depth of the West ,Then relations stages of the ebb and flow in the late fall of the Ottoman Empire and rebuild a modern state of Turkey by Mustafa Kemal Ataturk to break the stage and go to the West ,To understand the depth of relations was incumbent upon us keep track of the Turkish position of the most important stations witnessed by the Arab region and what is the behavior of the Turkish decision-maker on these issues, especially after the new approach advocated by the Justice and Development Party ,Among the most important characteristics increase the flexibility and effectiveness, dynamism, initiative and increasing choices and pursue relatively more independence from the influence of

the West external behavior, and try to find a wide circle of dialogue, understanding, and this is manifested with Syria and Iraq, while maintaining a pragmatic dimension of Turkish foreign policy in its dealings and positions of the region's crises.

مقدمة

شهدت العلاقات العربية التركية بصفة عامة موجات من المد والجزر، فبخلاف التطور الإيجابي في هذه العلاقات خلال مرحلة السبعينيات والثمانينيات، شهدت مرحلة التسعينيات توترا ملحوظا،في ظل تصاعد قضايا خلافية مثل قضايا المياه والقضايا الأمنية والحدودية، فضلاً عن التعاون العسكري الإسرائيلي التركي،والتدخل التركي في الأرضي العراقية لتعقب فلول "حزب العمال الكردستاني"،والإعلان بين الحين والآخر عن "الحقوق التركية التاريخية" في لواء الموصل العراقي.

وفي ظل التطورات التي اجتاحت الجمهورية التركية مؤخرًا، وتحديدًا بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى السلطة وظهور نخبة سياسية جديدة ، يكتسب تحليل العلاقات العربية التركية أهمية كبيرة، فبعد أن ظلت هذه العلاقات على مدار عقود ماضية مثار تساؤلات ومناقشات، دارت في مجملها حول سؤال رئيسي تعددت فرعياته و تركز جوهره حول الأسباب التي تقف وراء افتقاد هذه العلاقات الحرارة المرجاة، و حاولت هذه النخبة الجديدة إعادة بعث العلاقات بشكل يتناسب مع عوامل الإرث التاريخي ووحدة الدين والوضع الجغرافي والسياسي، فضلاً عن المصالح الاقتصادية والحيوية المتبادلة التي في الإمكان تفعيلها لتصبح أكثر إثمارًا .

فما هي أهم المسارات التي اتخذتها العلاقات العربية التركية انطلاقا من موقفها تجاه أهم القضايا العربية ؟

التجربة التاريخية في العلاقات التركية العربية :

حينما سطع نور الإسلام على جزيرة العرب كان الأتراك قد اكتملت دولتهم من الصين شرقا إلى بلاد ما وراء النهرين غربا وكانت الديانة السائدة عندهم هي البوذية ثم المسيحية، ومع انطلاق الفتوحات الإسلامية خارج جزيرة العرب قام (قتيبة بن مسلم) بفتح بلاد الترك في الفترة مابين 705-715 م ، ومن ثم ازدهرت العلاقات العربية التركية وتمسك الأتراك بالطابع السني للإسلام وأصبحت العربية لغة رسمية في الدولة السلجوقية والدويلات التي تأسست في الأناضول حتى القرن الثالث عشر ميلادي، ولقد شارك الأتراك بفاعلية في الحضارة الإسلامية

في بغداد ودمشق والقاهرة وغيرها، كما شاركوا بشراسة في صدّ الحملات الصليبية على البلاد العربية حتى ظهور (بني عثمان) وسيطرة (محمد الفاتح) وامتداد دولتهم إلى كل حواضر الإمارات الإسلامية [1] .

لقد رفع العثمانيون راية الجهاد في فتوحاتهم الخارجية الأمر الذي جعل العرب والمسلمين يتعاونون معهم في آسيا الصغرى وذلك في الأيام الأولى من تأسيس دولتهم [2] .

و لقد بلغ التفاعل العربي التركي ذروته في العهد العثماني، ومما يؤكد ذلك تاريخيا المآثر العثمانية البارزة في المجتمع العربي، تلك المآثر الممتدة بامتداد عمر الهياكل العثمانية ووجودها حتى في أصغر الشرائح الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية في المدن والأرياف العربية، ومما يؤكد ذلك أيضا بقاء موارثها الدقيقة حية فاعلة في الحياة العربية على مختلف الأصعدة حتى بعد تلاشي الوجود العثماني وسقوط الإمبراطورية العثمانية [3] .

فبعد انتصار السلطان (سليم الأول) على السلطان (قنصوه الغوري) في موقعة (مرج دابق 1516 م) دخل العثمانيون دمشق والقاهرة عام 1517 م ثم امتدت فتوحاتهم نحو الغرب حتى طرقت أبواب فيينا ودام حكم الخلافة العثمانية للعالم الإسلامي طوال أربعة قرون تقريبا حتى جاء مصطفى كمال أتاتورك فألغاها عام 1924، ومع نهاية الدولة العثمانية وصلت العلاقات العربية التركية إلى مفترق طرق فمنذ أن تولى حزب الاتحاد والترقي السلطة في تركيا عام 1908 سعى كلا الطرفين إلى الافتراق عن الآخر ، فقد اتجه الكماليون إلى تشديد القبضة المركزية وهيمنة النزعة التركية القومية وحل الجمعيات غير المنتمية إلى الجنس التركي وفرض كتابة اللغة التركية بحروف لاتينية في جميع المدارس ، ومنع فتح مدارس أهلية لتعليم اللغة العربية، و كانت الأسس التي بني عليها أتاتورك دولته الحديثة الخارجة من عباءة الإمبراطورية العثمانية تقوم على ستة مبادئ هي: القومية التركية، والجمهورية، والنزعة الشعبية، وعلمانية الدولة، وتدخل الدولة (في الحريات وتوجيه الاقتصاد) والثورة (العلمية والتطور) [4] .

---

(1) – احمد حسن بكر، " العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل" ، دراسات عالمية ، العدد 41 ، ص 17 .

(2)– احمد نورى النعمى ، تركيا والوطن العربي ، ليبيا : دار الشط للإعمال الفنية والإخراج الصحفي ، الطبعة الأولى ، 1998 ص 13 .

(3)– وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية ودور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية و pkk في العلاقات العربية التركية العلاقات السورية التركية نموذجا ، لبنان : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 2006 ، ص 10 .

(4)– احمد بكر حسن ، المرجع السابق الذكر ، ص 18 .

وعبرت اليقظة العربية عن نفسها خلال العهد الطويل للسلطان (عبد الحميد) بالحملات التي قامت بها جمعية بيروت السرية من ناحية وبتحريض عدد من المفكرين السياسيين العرب من ناحية أخرى، وكان تأسيس جمعية بيروت السرية في عام 1875 (قبل سنتين من اعتلاء السلطان عبد الحميد)من قبل خمسة من الشباب الذين تلقوا تعليمهم في الكلية السورية البروتستانية، وكان أول جهد منظم لحركة القومية العربية وكان نهجهم محددا في الاجتماعات السرية التي كانوا يتبادلون خلالها وجهات النظر ويناقشون الخطط والعمل على بث أفكارهم السياسية عن طريق المنشورات مجهولة المصدر التي كانوا يعلقونها في الشوارع والتي تتضمن الشجب العنيف لشرور الحكم التركي والحث على الثورة ضدهم والإطاحة بالحكم التركي [1] .

وفي الحقيقة كان للغرب دور واضح في دعم اتجاه دعاة الطورانية، ومن هنا جاء الاعتقاد بأنه لا حياة للعرب مع الأتراك على هذا الوضع، وأن الأمة العربية يجب أن تعمل على استقلالها، ولقد أدت حركة الاتحاد والترقي إلى إحداث تحول كبير في العلاقات بين العرب والأتراك وبالإمكان إيجاز ذلك في النقاط التالية:

1- الانفصال عن العرب والقضاء على ثقافتهم وإتباع سياسة التتريك معهم.
2- نشر المفاهيم الطورانية المتعصبة في الدولة العثمانية .
3- تبنى المناهج الغربية في مجال الفكر و الحضارة معا[2] .

ومع إعلان الجمهورية التركية على أنقاض الخلافة العثمانية في 1923 افترقت السبل بين العرب وتركيا خاصة بعد توجه الأخيرة نحو الغرب بخطوات متسارعة وأدارت ظهرها إلى الشرق الأوسط، وفى المقابل استكانت النخب العربية إلى أحكام " قيمية " في تقييمها لتجربة الجمهورية التركية ووضعت منظارا إيديولوجيا ترى به تركيا، فمنع ذلك المنظار الإيديولوجي الذي استعملته النخب العربية والتيارات السياسية العربية من اليسار إلى اليمين الرؤية الموضوعية لهذا البلد الكبير والعريق والمؤثر في تاريخ المنطقة،وارتكنت شرائح كبيرة من النخبة العربية ذات الميول القومية و اليسارية ولعقود طويلة على أحكام القيمية في تقييمها للأحداث والظواهر، فدمغت غالبية هذه النخبة تركيا بالتبعية للطرف الدولي بالقياس إلى تجربة الحرب الباردة وانضمامها إلى حلف الناتو،وحالت هذه النظرة السطحية دون مواكبة التطورات

(1) – وليد رضوان ، المرجع السابق الذكر ، ص129

(2)– احمد نورى النعيمى ، المرجع السابق الذكر، ص 18 .

والتغيرات في هذا البلد الهام بالمنطقة والمؤثر فيها بشدة، بعد أن اختزلت سياسات تركيا الداخلية والإقليمية في إطار آني وضيق ومعلب سلفاً[1] .

فالأتراك يعتقدون أن العرب تآمروا في الحرب العالمية الأولى مع القوى الاستعمارية لتفكيك الإمبراطورية العثمانية و أدى ذلك في النهاية إلى وقوع العرب أنفسهم تحت الهيمنة الغربية، وفي المقابل يعتقد العرب و لاسيما في المشرق العربي أن الوجود العثماني (التركي) في الوطن العربي كان استعماراً تحت شعار الدين ، الأمر الذي مهد الطريق حضارياً وتقنياً للاستعمار الأوروبي. أي أن الخبرة التاريخية للعلاقات بين الجانبين مغلفة بالمرة كما أنها وقعت فريسة تفسيرات تاريخية متناقضة، وحسب تعبير الجنرال التركي المتقاعد شادي إرغوفنتش فإن البلاد العربية مازالت بعيدة عن تركيا و تركيا مازالت غير مهتمة بالبلاد العربية[2] .

ومع تفجر الصراع العربي الإسرائيلي بدأت العلاقات الجديدة تتأسس بين العرب والأتراك، فقد وقفت تركيا بداية مع الحق العربي وصوتت ضد قرار تقسيم فلسطين عام 1947، لكنها عادت واعترفت بإسرائيل عام 1950 فكانت بداية العلاقات التركية الإسرائيلية، ثم بدأ العامل الإسرائيلي يدخل طرفا من الصراع العربي الإسرائيلي رغم محاولة (عدنان مندريس) رئيس الوزراء التركي (1950-1960) في بداية حكمه إحلال الوفاق مع العرب فإن تركيا في العام التالي أي في عام 1951 وبقيادة (عدنان مندريس) نفسه احتضنت مشروع قيادة الشرق الأوسط الذي عاداه العرب وفشل ، ووضع العرب في اعتبارهم منذ ذلك الوقت أن تركيا في عداد الدول الأوربية خاصة مع تطور النزعة الطورانية الكمالية المتعصبة ومطامعها التوسعية في أطراف البوابة الشرقية الشمالية للعرب: سوريا والعراق وازدادت الفجوة فازداد الإهمال و اللامبالات من كلا الطرفين[3] .

وفي نهاية الستينات تميزت السياسة التركية تجاه الدائرة العربية و الإسلامية بعدة سمات أهمها

1- عدم التدخل في النزاعات العربية، وكذلك في الصراعات الإقليمية كالحرب العراقية الإيرانية.

2- التوجه نحو إقامة علاقات إقليمية متوازية مع الدول العربية على غرار علاقاتها مع إسرائيل و

(1)–عبد الدائم عبد السلام عبد الرحمن ، "الدور الاقليمى التركي وأثره على المنطقة العربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة "، رسالة ماجستير ، جامعة الدول العربية : معهد البحوث و الدراسات العربية، 2004، ص102 .

(2)– خورشيد حسين دالى ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1999 ، ص 38 .

(3) - احمد بكر حسن ، المرجع السابق الذكر ، ص 19 .

إيران، وكانت سورية الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة إذ أنها لا تعترف بالسيادة التركية على لواء إسكندرونة (هتاي) الذي سلبته تركيا بالاتفاق مع فرنسا عام 1939.

3 –تأييد المواقف الفلسطينية خاصة بعد حرب 1967 في قضية الصراع مع إسرائيل من خلال التأكيد على ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية و بخاصة القرار 242، و إتباع سياسة إيجابية في هذا السياق بعد انضمامها لعضوية منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1976[1] .

إلا أن هذه المعادلة تعرضت للاهتزاز مع اهتزاز موقع تركيا في الإستراتيجية الغربية، أثر انهيار الاتحاد السوفيتي، و حرب الخليج وهو الحدث الأساسي الذي مهد الطريق لسياسة تركية أكثر فعالية في العالم العربي حيث تخلت تركيا عن سياستها الانكفائية و الحذرة في الشرق الأوسط لصالح القيام بدور إقليمي أكثر فعالية .

الموقف التركي من أهم المحطات التي شهدتها المنطقة العربية

أولا : موقف تركيا من حرب الخليج الثانية

إن الغزو العراقي للكويت في 02 أوت 1990 ، ذلك الحدث الذي لا يمكن أن تتحمل تركيا تجاهله فاجأها باختيارات سياسية صعبة وبدائل محدودة ، لأن سياسة تركيا طويلة الأمد القائمة على عدم التدخل في الصراعات الإقليمية لم تكن مهيأة لهذا الموقف[2] .

فمنذ الأيام الأولى لأزمة الخليج الثانية بادرت تركيا بتحديد موقفها من الاجتياح العراقي للكويت، فأدانت العدوان وطالبت بسحب القوات العراقية، ولكن مع مرور الوقت بدأ الموقف التركي يأخذ منحنى صاعدا فيما بدا أنه تعبير عن تصور تركي متكامل لاستغلال تلك الأزمة، ليس لمنع العراق من تحقيق مكاسب إقليمية تخل بالتوازن القائم في المنطقة وإنما تمتد إلى صياغة دور تركي جديد تستطيع من خلاله تعظيم وزنها الاستراتيجي داخل التحالف الغربي ومنطقة الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص المنطقة العربية[3]

ولقد بدا واضحا من اليوم الأول لأزمة الخليج أنه من الصعوبة بمكان أن تظل شأنا إقليميا محضا ، فوجود كميات هائلة من النفط في الأراضي الكويتية كان بمثابة دلالة واضحة لم تخطئها تركيا على أن هذه الأزمة سوف تصبح دولية تأخذ فيها الولايات المتحدة حليف تركيا الأساسي زمام المبادرة والقيادة في المعسكر المضاد للعراق الشريك التجاري الرئيسي لتركيا وجارها القريب ،ثم إن تدخل الأمم المتحدة منذ بداية الأزمة والتوافق بين الولايات المتحدة

(1) - خورشيد حسين دالى ، المرجع السابق الذكر، ص 38-39 .

(2) - الدسوقي ،أيمن إبراهيم،"السلوك التركي تجاه القضايا العربية 1990-"1997، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2001 ، ص202 .

(3) - هانى رسلان ، "تركيا وأمن الخليج" ، السياسة الدولية ، العدد 105 ، 1991 ، ص 165 .

والاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن جعل من المستحيل على أية دولة ناهيك عن أن تكون دولة إقليمية ذات موقع استراتيجي أن تتجاهل الموقف ،وبعبارة أخرى إن موقع تركيا الاستراتيجي المدعم بمتاخمتها للعراق ومرور خطوط النفط العراقي في أراضيها يعني أن تركيا لا تستطيع تجنب التورط في النزاع بطريق أو بأخرى [1] .

ولقد تعمدت تركيا منذ البداية عدم الاستجابة السريعة لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلقة باتخاذ تركيا إجراءات من شأنها الضغط على الحكومة العراقية حتى تتمكن من الحصول على مقابل من الولايات المتحدة والدول الغربية وللضغط على الولايات المتحدة قامت تركيا بعدة إجراءات منها[2] :

1 – لم تبادر تركيا بإغلاق خطي النفط العراقيين المارين بأراضيها وفي هذا الصدد أعلن (محمد كيشيلر) وزير الدولة ذو التوجه الإسلامي الذي كان يشرف على سياسة النفط الحكومية :أن تركيا لن تغلق خطي النفط العراقيين طالما بقي خط النفط المار عبر السعودية يعمل، مبررة ذلك بأن على تركيا أن تمنح الأولوية لحاجتها الضرورية ومصالحها وهذا يعبر عن وجهة نظر ترى أن قطع النفط عبر خطي تركيا دون قطعه عبر خط السعودية سيجعل التأثير ضعيفا ، كذلك فإن اتخاذ مثل هذه الخطوة من قبل تركيا دون السعودية سيؤكد أن تركيا تعمل كأداة للولايات المتحدة في المنطقة .

2 – استقبال تركيا لنائب الرئيس العراقي، ففي أوت 1990 قام طه ياسين رمضان بزيارة إلى تركيا ونقل إلى الرئيس التركي رسالة من الرئيس العراقي تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين والمستجدات في المنطقة، وفي حديث له أكد له حياد بلاده تجاه ما يجري من خلافات في المنطقة وأن تركيا تحرص دائما على أن تمضي العلاقات التركية العراقية في طريق التطور والتقدم.

3 – عدم السماح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية التركية لضرب العراق وأهمها قاعدة (أنجيرليك) حيث أكدت تركيا أن هذه القاعدة لا تستخدم إلا لتلبية أغراض تخص الحلف الأطلسي وهو مالا ينطبق على حالة العراق .

وحتى الثامن من أوت ظلت سياسة تركيا تجاه الغزو العراقي للكويت حذرة وملفقة للغاية ولكن في 9 أوت تلقت وكالة أنباء الأناضول تقريرا جاء فيه أن الرئيس (تورغوت أوزال) قرر وقف خطي النفط العراقيين و قد جاء قرار الرئيس التركي غير متوقع،وظهر أن الأكثرية الساحقة من الصحفيين والدبلوماسيين الأجانب والسياسيين الأتراك والمعلقين المحليين

(1) - نفس المرجع السابق الذكر، ص205 .

(2)– عبد السلام عبد الرحمن حسن ،المرجع السابق الذكر، ص 166- 165 .

بالإضافة إلى المسئولين في وزارة الخارجية التركية قد أخذوا على غرة [1] .

وفى الواقع فإن قضية إغلاق خطي الأنابيب وضعت تركيا في مأزق حقيقي بالنظر إلى الضغوط الاقتصادية والسياسية المتصارعة وبالنظر إلى علاقاتها المتنامية مع الدول العربية خاصة العراق، فأولا: خسرت تركيا كونها طريق ترانزيت للتجارة العراقية الكثير من جراء تنفيذ الحظر المفروض من قبل الأمم المتحدة على العراق ، حيث أن أنبوبي النفط العراقي مصدر مهم لحوالي 300 مليون دولار سنويا كعوائد عليها بالإضافة إلى 50 مليون دولار أخرى كرسوم جمركية تجنيها تركيا على مرور البضائع العراقية ، وقد قدرت الحكومة 600 مليون دولار خسارة للصادرات التركية مع كل من العراق والكويت عام 1990، كما أن الحظر قد أدى إلى فقدان تحويلات خارجية تقدر بـ 70 مليون دولار، وكذلك خسارة في مجال المقاولات قدرت بـ 500 مليون دولار وارتفاع فاتورة النفط بـ 800 مليون دولار وكذا خسارة في عائدات السياحة تقدر بنحو 300 مليون دولار أخرى دون الحديث على خسائر غير منظورة ترتبت على تخفيض قيمة المارك الألماني والدولار الأمريكي وهما عملتان أساسيتان للتجارة الخارجية التركية [2] .

وعندما حزمت الولايات المتحدة قرارها وقررت ضرب العراق وبدأت السعي الحثيث لإيجاد موقف تحالف دولي لضرب العراق عسكريا كان الرئيس تورغوت أوزال وحده بين المؤسستين العسكرية والسياسية المؤيد بحماسة ليس لانخراط تركيا في التحالف الدولي ضد العراق فحسب بل والاشتراك عسكريا ضمن الحملة الأمريكية ، لكن بولنت أجاويد رئيس حزب اليسار الديمقراطي وأردال إينونو رئيس حزب الشعب الديمقراطي الاشتراكي ونجم الدين أربكان رئيس حزب الرفاه وقفوا ضد تورط تركيا في التحالف الدولي ضد العراق [3] .

ورغم أنه يصعب عمليا أن ينسب إلى الرئيس تورغوت أوزال وحده الموقف التركي خلال أزمة الخليج الثانية بأبعاده المعروفة (السماح للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدتي إنجليرليك في العمليات العسكرية ضد العراق والالتزام بالحظر المفروض ضد الأخير) فإنه يمكن القول بأن هذا الموقف خلال الأزمة وما بعدها تشكل إلى حد كبير بدور أوزال المهيمن في

(1) – فليب روبنس ، تركيا والشرق الأوسط ، ترجمة :ميخائيل نجم خوري ، قبرص: دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 1993 ، ص 88 .

(2) – ايمن ابراهيم الدسوقى ، المرجع السابق الذكر، ص 208 .

(3)– جلال عبد الله معوض صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص27 .

صنع القرار وبتقديره لمصالح بلاده وأمنها القومي وأساليب تحقيقه [1] .

ولقد اعتبر أوزال احتلال العراق للكويت فرصة ذهبية لاستعادة تركيا دورها الذي كان قد بدأ يضمر، حيث وفرت أزمة الخليج الثانية القاعدة الضرورية لتركيا كي ترى القدرة العسكرية العراقية تتفكك وتسحق ،وقد مالت تركيا من الأيام الأولى لاحتلال الكويت إلى جانب المعسكر المعادي للعراق وسمحت لقوات التحالف الدولي باستخدام القواعد الأطلسية على أراضيها لتنفيذ غارات ضد العراق [2] .

ومع صدور قرار مجلس الأمن حرص الرئيس أوزال على توظيف الأزمة سياسيا واقتصاديا وعسكريا لمصلحة تركيا ، حيث طلبت الحكومة التركية من جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أثناء زيارة له لأنقرة في 1990/08/08 بحث التسهيلات التي ستقدمها واشنطن إلى تركيا وبحث التسهيلات التي ستقدمها تركيا إلى واشنطن حيث تعهدت الأخيرة بتعويض تركيا عن جانب كبير من الخسائر الاقتصادية التي ستنتج عن مساندة تركيا للتحالف والتي قدرت بحوالي4مليارات دولار، كما عملت الولايات المتحدة على رفع الحظر العسكري المفروض على تركيا منذ غزوها لجزيرة قبرص عام 1974 كذلك وافقت ألمانيا الغربية على تزويد تركيا بـ 120 دبابة من طراز ليوبارد، وعلى صعيد الدول الخليجية تعهدت الحكومة السعودية بتقديم بترول مجاني إلى تركيا بما قيمته 1.1 مليار دولار وتعهدت الحكومة الكويتية بدفع 900 مليون دولار [3] .

وبالنسبة للاستعدادات الدفاعية فقد تم وضع كل القوات العسكرية التركية في حالة تأهب قصوى وإلغاء إجازات كبار القادة وتحرك القوات التركية إلى الحدود العراقية حيث وصل عدد هذه القوات إلى نحو 120 ألف جندي قبل بدأ العمليات العسكرية في الخليج،وقد لعبت هذه القوات دورا أساسيا في تثبيت ثماني فرق عراقية في الشمال (قريبا من 10% من حجم الجيش العراقي) كان يمكن أن تستخدم بطريقة أو بأخرى ضد قوات التحالف الدولي، وفي غضون ذلك أثيرت قضية إمكانية قيام العراق بمهاجمة تركيا،ولو حدث ذلك فكيف تستطيع تركيا حماية نفسها، ولقد أثار ذلك قضية تتعلق بالاستجابة المحتملة لقوات الناتو لردع الهجوم العراقي المحتمل على الأراضي التركية، فعلى الرغم من تأكيد وزير الخارجية الأمريكي(جيمس بيكر)أثناء زيارته تركيا في أوت 1990 التزام حلف شمال الأطلنطي بالدفاع عن تركيا لو

(1)– عبد الله جلال معوض، الفساد السياسي في تركيا ، في : اكرام بدر الدين(محرر) ، الفساد السياسي : النظرية والتطبيق ، القاهرة : دار الثقافة العربية، 1992، ص 15-16

(2)– وليد رضوان ، المرجع السابق الذكر، ص 208 .

(3)– عبد السلام عبد الرحمن حسن ، المرجع السابق الذكر، ص 167 .

تعرضت لهجوم عراقي انتقاما لإغلاق خطي الأنابيب، وعلى الرغم من أن قمة الناتو في بروكسل في 1990/08/11 قد أكدت التزامها الكامل بالدفاع عن تركيا ضد أي عدوان، فإن الحكومة التركية طالبت بانتشار قوات دفاعية من قبل حلف الناتو على الأراضي التركية في 30 نوفمبر 1990 ولم يكن هذا بسبب خوف تركيا من أن قواتها الجوية وقوات دفاعها الجوي ليست ملائمة لصد الهجوم العراقي المحتمل فقط ،ولكن أيضا للوثوق من مدى التزام حلف الناتو بالدفاع عن تركيا ضد أي عدوان عراقي[1] .

وصدر قرار مجلس الأمن رقم 678 في نوفمبر 1990 والذي ينص على استخدام القوة العسكرية ضد العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت وإزاء ذلك بدأت التحركات التركية تأخذ وتيرة أكثر سرعة فقامت بـ:

1 – تنفيذ عمليات فتح استراتيجي كبرى للقوات التركية على الحدود العراقية حيث نشطت القيادة العسكرية في تنفيذ الفتح في أعقاب الحصول على سلطات كاملة من البرلمان التركي في 13 أوت 1990 وذلك تحسبا لاحتمال إعلان حالة الحرب واستخدام القوات التركية في حالة حدوث تهديد خارجي .

2 – تنفيذ المناورات العسكرية الرامية إلى إعداد القوات للقتال .

3 – الحصول على دعم عسكري من حلف الناتو[2].

ويبدو أن المسئولين الأتراك لم يكونوا خلال الأزمة الكويتية بعيدين عن المناخ الذي خلفته موجة المقالات والتحقيقات التي عمت الصحافة التركية آنذاك حول مسألة الموصل – كركوك وقد تعزز هذا الاعتقاد مع نشر ما سمي بـ(خريطة أوزال) في خريف 1990 والتي تقضي بتقسيم العراق ثلاث دويلات : عربية وكردية وتركمانية ضمن اتحاد فيدرالي، واستخدام الرئيس التركي مصطلح الشعوب العراقية، لكن طورغوت أوزال إذا كان رغب في تقسيم العراق دويلات ثلاث فمن أجل تسهيل قيام ما أسماه (الفيدرالية الأوزالية) التي تقضي بضم شمال العراق الكردي والتركماني إلى تركيا وتأسيس فيدرالية تركية – كردية (تركية وعراقية) ويكون بذلك ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد،الأول ضم منطقة الموصل – كركوك الغنية بالنفط فلا تبقى تركيا الدولة الكبيرة الوحيدة في الشرق الأوسط المحرومة من النفط ،وضمان تركيا النفط مجانا أو بسعر رخيص جدا سيمكنها كما يأمل الأتراك من التحول إلى يابان الشرق الأوسط فتصبح (وهذا العصفور الثاني) دولة إقليمية عظمى تمارس نفوذا وتأثيرا في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى – القفقاس ومثل هذه الفيدرالية كهدف ثالث ستقطع الطريق أمام دولة كردية في

(1)– ايمن ابراهيم الدسوق ، المرجع السابق الذكر ، ص 207 .

(2) – حسن أبو طالب ،" التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1990"، الأهرام ، 1990 ، ص 153 .

شمال العراق كان احتمال قيامها يقوى مع تصميم الغرب على ضرب العراق وتهميشه ، كذلك كانت الفيدرالية الأوزالية حلا لمشكلة أكراد تركيا التي أرقت الدولة منذ إعلان الجمهورية عام 1923 ، وكان أوزال مستعدا بالفعل للانفتاح التدريجي على الحقوق الثقافية للأكراد وقد سمح في ربيع 1991 باستخدام اللغة الكردية نطقا وكتابة وغناءا، ودعا لاحقا إلى حرية مناقشة مسألة الفيدرالية بين أكراد تركيا وأتراكها ، فكان وقف إطلاق النار الذي أعلنه (عبد الله أوجلان) زعيم حزب العمال الكردستاني قبل وفاة أوزال بشهر واحد ، كما تحدث أوزال مرة عن أنه إذا كانت الكويت محافظة عراقية ،فإن العراق كله كان تابعا للدولة العثمانية [1].

أهم إنجازات الجانب التركي في أزمة العراق عام 1991 :

1 – تحطيم قدرات الجيش العراقي الذي كان يهدد تركيا .

2 – تحسين العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة في مختلف المجالات حتى أن الصادرات التركية حظيت بتسهيلات جمركية موسعة .

3 – حدوث طفرة في العلاقات بين تركيا ودول السوق الأوربية والتوقيع علي اتفاقية توحيد الجمارك بينهم في يناير 1996.

4 – زيادة التحالف العسكري بين تركيا وإسرائيل ومن أهم مكاسبها تراجع الموقف الأمريكي المتشدد تجاهها بسبب المشكلة القبرصية وذلك يعني انتهاء المشكلة القبرصية من جدول أعمال علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية[2].

ومثلت أزمة الخليج فرصة لبروز فكرة **العثمنة الجديدة** بإيحاء من أوزال نفسه خلفيتها السياسية هي إما أن تقوم تركيا بأدوار كبيرة في محيطها من البلقان إلى القفقاس وآسيا الوسطى إلى البحر الأسود والشرق الأوسط فتحافظ على وحدتها وقوتها الحالية مع مزيد من التعاظم ، وإما أن تقع فريسة المتربصين بها داخليا (الأكراد) وخارجيا (كل الدول المحيطة ذات المشكلات المزمنة مع تركيا مثل: أرمينيا، سوريا، قبرص، روسيا، اليونان،بلغاريا) وتستعيد روح (سيفر) التي تقطع تركيا إلى أشلاء، إن تورط أنقرة الجدي في حرب الخليج الثانية يظهر رغبة أنقرة المحمومة في توظيف الولايات المتحدة للعب دور الإقليمي يخدم الأهداف إستراتيجية التي بنتها [3] .

وعلى الرغم من محاولات تركيا المستميتة لتحقيق أكبر الفوائد من وراء هذه الأزمة، ورغم

(1) –هايتس كرامر ، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، تعريب : فاضل جتكر ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 2001 ، ص244-245 .

(2)– عبد السلام عبد الرحمن حسن ، المرجع السابق الذكر ، ص 172-173 .

(3)– وليد رضوان ، المرجع السابق الذكر، ص 209 .

أن هذه الأزمة قد أظهرت أهمية تركيا الإستراتيجية للغرب فإن هذا لم يؤدِّ بالضرورة إلى علاقات أفضل مع الغرب ، كما أن الآمال الاقتصادية التي كانت ترجو تركيا تحقيقها من وراء هذه الأزمة قد تبددت إذ لم تزد صادراتها إلى الدول العربية ولم تحقق أكثر مما حققته فورَ انتهاء الحرب ، وعلى عكس ما كان مرجواً فإن سياسة الحكومة التركية قد ألحقت ضررا بالغا بالاقتصاد التركي وصل إلى ما يقارب 30 مليار دولار من عام 1990 وحتى 1996 ، كما أن المسألة الكردية قد زادت حدتها مما جعلها تمثل السلبية الوحيدة التي تمخضت عن تلك الأزمة بالنسبة لتركيا[1] .

ثانيا : الموقف التركي من العدوان على العراق في 2003 :

بدا الموقف التركي في بدايته رافضا لأي عمل عسكري تقوم به أمريكا وبريطانيا ضد العراق يفتقد للشرعية الدولية، حيث كانت الحكومة التركية تأمل من خلال ذلك أن تساعد في ثني الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عن توجيه ضربة عسكرية ضد العراق والتوصل إلى حل المشكلة بينهما عبر خيارات أخرى تجنب المنطقة اضطرابات من شأنها أن تهدد الاستقرار والأمن الإقليميين، لكن ما إن أطلقت الإدارة الأمريكية التصريحات التي تؤكد رغبتها في توجيه ضربة للعراق حتى تجلى الالتباس والتردد في الموقف التركي من تلك الضربة إذ تأرجحت تصريحات المسئولين الأتراك مابين الرفض والتأييد المشروط أو الموافقة الحذرة على ضرب العراق مع التحفظ على مسألة مشاركة القوات التركية في تلك الضربة، وقد استند هذا التردد إلى تقديرات المسئولين الأتراك لتداعيات تلك الحرب على المصالح التركية ومدى جدية الوعود التي تقدمها الولايات المتحدة لتركيا [2] .

ولقد برزت ملاحظتان مهمتان:

الأولى:أن تركيا لم تسع إلى اتخاذ موقف منفرد من هذه التطورات بل سعت إلى بلورة موقف إقليمي بالتعاون مع الدول الرئيسية ذات الصلة بالمسألة العراقية مثل إيران وسوريا ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية ويمكن تفسير ذلك لعاملين:

أ– رغبة حكومة حزب العدالة والتنمية في التصرف وفق إطار إقليمي حتى لا تبدو تركيا معزولة عن قضايا المنطقة وما قد ينتج عنه من انعكاسات سلبية على علاقات تركيا بمحيطها الإقليمي في المستقبل .

ب– إن الاستناد إلى توافق إقليمي سوف يسمح لتركيا برفض السيطرة الأمريكية الكاملة على التطورات من جانب وامتصاص الضغوط الأمريكية بالمشاركة في الحرب من جانب آخر.

(1)– عبد السلام عبد الرحمن حسن ، المرجع السابق الذكر ،ص 173-174 .

(2)– نفس المرجع السابق الذكر، ص 174 .

الثانية :وتتعلق هذه الملاحظة بالنتائج غير المباشرة لانضمام تركيا إلى تكتل إقليمي يضم من بين الدول الرئيسية فيه إسرائيل ، وهو ما يعني عزلها عن قضايا المنطقة ولو بطريقة غير مباشرة وهو أمر يتصادم مع المخططات الأمريكية الكلية من وراء غزو واحتلال العراق بحيث تصب في مصلحة الدولة العبرية، فإذا بالتطورات الإقليمية التي شاركت فيها تركيا تحبط بعض أهداف هذه المخططات[1].

قرار إرسال قوات تركية للعراق وتداعياته :

في الأسابيع التي سبقت تصويت البرلمان جرت مفاوضات مكثفة بين الحكومتين التركية والأمريكية لإبرام صفقة بين الجانبين تقضي بفتح أنقرة لأراضيها وأجوائها لحوالي 62ألف جندي أمريكي مقابل مساعدات اقتصادية عاجلة من واشنطن قيمتها 6مليار دولار بالإضافة إلى قروض تصل إلى 2مليار دولار، هذه الأموال التي كانت أنقرة في أمس الحاجة إليها مع تفاقم أزمتها الاقتصادية ، بل إن واشنطن التي كانت تتوقع عقد الصفقة دون مشكلة كثفت من دعمها لأنقرة في طلبها الانضمام للاتحاد الأوربي، أما بالنسبة للشق الأمني للصفقة فكانت تدور مفاوضات بين الجانبين تتعلق بطلب أنقرة إرسال عشرات الآلاف من جنودها إلى شمال العراق لضمان عدم قيام الأكراد بإعلان دولة كردية ولحماية الأقلية التركمانية التي تعيش هناك، وقد وردت أنباء بأن خلافا نشأ بين الجانبين حول قيمة المساعدة الاقتصادية والتي طالبت أنقرة بألا تقل عن 30 مليار دولار[2] .

وتقدمت الحكومة التركية بمشروع قرار للبرلمان التركي يقضي بنشر قوات أمريكية على الأراضي التركية ، وفي 01 مارس 2003 صوت البرلمان التركي ب 264 صوتا لصالح نشر 62 ألف جندي أمريكي ومعارضة 251 نائبا وامتناع 19 نائبا وهكذا لم تتمكن الحكومة التركية من الحصول على أغلبية مطلقة من أجل نشر قوات أجنبية على أراضي تركية [3] .

ولقد شكل الموقف التركي من الحرب على العراق ما يشبه الصدمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، ففي فترة الاستعداد لحرب العراق وافق البرلمان التركي على أخذ 300 مليون دولار من الأموال الأمريكية لتحديث القواعد العسكرية التركية ، واعتبرت هذه الموافقة في حينها من قبل واشنطن على أنها إشارة من البرلمان التركي أنه سمح لأمريكا باستخدام القواعد التركية لغزو العراق ، وبعدها بأسابيع قليلة رفض البرلمان التركي منح الإذن وبالتالي لم تصل

([1]) حسن ابو طالب ، "التقرير الاستراتيجي العربي لعام2004 "، الأهرام ، 2004، ص 233 .

([2]) – هانى عادل الديمترى ، "معضلة السياسة الخارجية التركية تجاه أزمة العراق"،السياسة الدولية، العدد 152 ، 2003 ، ص 141 .

([3]) – نفس المرجع السابق الذكر ، ص146 .

القوات الأمريكية لحدود العراق الشمالية ، ويرى (ميتهان ديمي) المختص في الشؤون الخارجية في أنقرة أنه لأول مرة تطلب الولايات المتحدة الأمريكية شيئا محددا من تركيا وترفض تركيا الانصياع لذلك الطلب [1]

ويبدو أن إصرار الولايات المتحدة على ضرب العراق وتخوف الأتراك من الغضب الأمريكي جعل البرلمان التركي في 2003/03/21 يوافق على السماح للقوات الأمريكية باستخدام المجال الجوى التركي لتوجيه ضربات للعراق وذلك بأغلبية 332 صوتا مقابل 202 رافض غير أن القرار لم يعط موافقة على نشر قوات أمريكية فوق الأراضي التركية بشكل فوري ، وفى تصريح لرئيس الوزراء التركي عبد الله غل أكد أن تركيا قد تسمح للولايات المتحدة باستخدام قواعدها العسكرية في حال شن حرب على العراق، وفى موقف آخر صرح غل أن تركيا لا تشارك في الحرب لكنها تتعاون مع حلفائها، وأضاف أن الحكومة ملتزمة بقرار البرلمان والقاضي بعدم السماح بنشر قوات أمريكية على أراضى تركيا [2] .

وفى هذا الصدد أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان رغبة بلاده في إرسال قوات إلى شمال العراق حين ألقى خطابا في البرلمان في 2003/03/23 قال فيه إن الموافقة على عبور الطائرات الأمريكية الأجواء التركية عبر ممرين جويين يتيحان لها الوصول إلى العراق إنما يخدم مصالح تركيا ، وأضاف أن تركيا سترسل قوات إلى الشمال لضبط تدفق اللاجئين ومنع تهديد مصالحها وحماية النظام والقانون ومنع الاستفزازات التي قد تستهدف أمننا [3] .

وهكذا يمكن القول بأن الحكومة التركية لم يكن بوسعها أن تنتهج سياسة ثابتة تجاه الأزمة العراقية رغم موقفها الواضح من مسألة تقسيم العراق والمتمثل فى الحفاظ على سيادة العراق ووحدة أراضيه .

وقد أكدت محصلة حرب العراق أسوء المخاوف لدى الأتراك ، فخلال الوجود الأمريكي في العراق ، أعاد حزب العمال الكردستاني تنظيم صفوفه وبدأت دولة كردية تتمتع بالحكم الذاتي تتشكل بقيادة مسعود البرزانى زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني وجلال طالباني

(1) – محمد العربي عويد مرضى ،"انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربى واثره فى الامن القومى العربى" ، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية : كلية الحقوق ، 2007 ، ص 36.

(2) – عبد السلام عبد الرحمن حسن ، المرجع السابق الذكر ، ص 175 .

(3) – نفس المرجع السابق، ص 177 .

زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني وقد ناور طالباني وبرزاني في إطار دورهما المبكر في مجلس الحكم المؤقت المكون من 25 عضوا في العراق ببراعة من أجل كسب المجموعة الدولية[1] .

كذلك مما زاد في الهواجس التركية حقيقة المخطط الأمريكي، و الحادث الذي وقع في 4 تموز 2004 حيث احتجز الجيش الأمريكي أحد عشر جنديا من جنود العمليات الخاصة في السليمانية في شمال العراق، وقد أمسكت واشنطن عن التعليق على مستوى عال باستثناء تعليق الناطق باسم الإدارة الأمريكية ريتشارد بانتشر في 7 تموز 2004 بأن الجنود الأتراك منهمكون في نشاطات مقلقة، وكان الرد التركي على تلك التصريحات عنيفا حيث دعا وزير الخارجية التركي عبد الله غل وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلي رفض الادعاءات بأن الجنود الأتراك كانوا متورطين في نشاطات مؤذية ،وطالب بإطلاق سراح المحتجزين وقد صرح رئيس هيئة الأركان العامة حلمي أوزكوك أن الحادث قد أدى إلى حصول أزمة ثقة بين حليفين من حلفاء الناتو، وطالب بإطلاق سراحهم، وبعد مباحثات بين نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني ورئيس الوزراء التركي أحمد رجب طيب أردوغان تم إطلاق سراح المحتجزين [2] .

ورغم ذلك ، إلا أن ثمة عدة أسباب تجعل الولايات المتحدة تستمر في تحالفها مع تركيا مع كل الخلافات حول العراق وغيره وهى :

1 – تركيا تشكل رأس حربة متقدم للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط في ما يسمى الحرب ضد الإرهاب ، والحديث عن توسيع قاعدة إنجرليك يأتي في هذا الإطار.

2 – الارتياح الأمريكي لقبول تركيا لعب دور في مشروع الشرق الأوسط .

3 –في حال انضمام تركيا للاتحاد الأوربي سيكون إضافة لقدرة أمريكا على التأثير في قراراته وتوجهاته .

4 – رغم الانتعاش الذي يشهده الاقتصاد التركي حاليا فإن تركيا ترى أن واشنطن بإمكانها إحداث تيار عكسي من خلال صندوق النقد الدولي.

5 – التحالف التركي مع إسرائيل الحليف الأول لأمريكا.

6 – ارتباط القيادة العسكرية التركية تسلحا بالولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساته على التحالف الاستراتيجي[3] .

([1]) – فؤاد سعيد ، ديناميكيات المتغيرة في تركيا وتداعياتها على العلاقات الأمريكية التركية ، القاهرة : مركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ،2008 ، ص19 .

([2])– محمد العربى عويد مرضى ، المرجع السابق الذكر، ص 37 .

([3]) – نفس المرجع السابق الذكر ، ص 38 .

ثالثا: الموقف التركي تجاه الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006 :

يشير فولر إلى قيام أردوغان "بدور خاص نشط، حيث كان أحد القادة الإقليميين المحدودين الذين صدرت عنهم تصريحات علنية تنتقد الاستخدام الإسرائيلي المفرط للقوة،كما عمل أردوغان على إجراء اتصالات دبلوماسية "هاتفية" موسعة للتوصل إلى وقف إطلاق النار، حيث أجرى "مشاورات تليفونية" مع الرئيس الأمريكي بوش، ورئيس الوزراء البريطاني بلير، وأمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان، وقادة كل من سوريا ولبنان وإيران، مسئولي الاتحاد الأوروبي وغيرهم، و في السياق ذاته، تحركت تركيا لأداء دور الوسيط بين الدول العربية وإسرائيل، وهو ما ظهر في زيارات وزير الخارجية غل إلى كل من إسرائيل ولبنان وسوريا، والتي بحث فيها إرسال قوات تركية إلى لبنان،بالإضافة إلى اقتراح بدء إسرائيل في مفاوضات حول الجولان استنادا إلى أن جمود عملية السلام يسمح بمواجهات عسكرية مقبلة نتيجة تعطل مسار السلام[1] .

و رغم محدودية قدرة تركيا على إحداث تغيير، وصعوبة القول بفاعلية إسهامها في وقف حرب لبنان، إلا أن النجاح الأكبر لتركيا وفق البعض التحليلات كان إعلامياً: حيث اهتمت الصحف العربية برصد النشاط التركي على مستوى تحركات رئيس الوزراء مقارنة بمواقف معظم القيادات العربية، خاصة القيادتين السعودية و المصرية[2] .

كما أن سياسة تركيا تتسق تجاه لبنان مع محاولاتها خلق قبول عربي رسمي وشعبي لدورها في المنطقة وفى هذا الإطار كان لبنان مؤخرا ساحة مناسبة لتحرك تركي يوحى بقدرة أنقرة على لعب دور إقليمي في المنطقة باعتبار أن لبنان يمثل أحد الملفات الرئيسية الساخنة التي تتشابك فيها أبعاد الداخلية والإقليمية والدولية، كما أن التحرك التركي المباشر تجاه لبنان يمنحها فرصة العودة الفاعلة إلى الساحة الإقليمية عبر استخدام القوة اللينة ، ويتيح لها لعب دور الطرف الثالث أو الوسيط في إدارة وتسوية النزاعات الإقليمية والظهور بمظهر الداعم للسلام والاستقرار في المنطقة خاصة أن ملف لبنان يحظى باهتمام دول عربية رئيسية كالسعودية ومصر إضافة إلى أطراف دولية وإقليمية أخرى [3]

(1) - Fuller, Graham E,The New Turkish Republic : Turkey as a Pivotal State in the Muslim World, Washington, DC: United States Institute of Peace.2008,p.77.

(2) – ibid,p.78 .

(3)– اسلام جوهر و شادى عبد الوهاب ، "سياسة تركيا تجاه المشرق العربي (العراق و سوريا ولبنان)"،أوراق الشرق الوسط ،القاهرة: المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط ، العدد 43 ،2009 ، ص 169 .

فلقد شكلت الحرب الإسرائيلية على لبنان على مدى 33 يوما مناسبة لعدد من الأطراف الإقليميين والدوليين لمحاولة لعب أدوار خارج أراضيها ، وتركيا كانت إحدى هذه الأطراف التي عبرت عن استعدادها واهتمامها بالساحة اللبنانية التي كانت على الدوام مغرية لكل أنواع التدخلات الخارجية، فتركيا واحدة من الدول التي دخلت على خط الأزمة أو المسألة اللبنانية متأخرة ، لقد أبدت تركيا اهتماما بالحضور الشرق الأوسطي من البوابة اللبنانية عبر مشاركتها في قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان (يونيف) التي أقر القرار الدولي 1701 توسيعها وتقويتها ويمكننا تتبع الموقف التركي تجاه العدوان الإسرائيلي على لبنان عبر ثلاث مستويات[1] :

أولا : المستوى الشعبي

فقد انطلقت المظاهرات و الاعتصامات والاحتجاجات الشعبية التركية المنددة بالعدوان الإسرائيلي على لبنان على جميع أرجاء تركيا، وصدرت عشرات البيانات المنددة بالعدوان من المنظمات والاتحادات العمالية والمهنية، إلى حد اعتبار العديد من الكتاب المؤثرين أن مقاومة حزب الله لإسرائيل هو دفاع تركيا عن نفسها وإلا فإن الدور سيأتي على تركيا في نهاية المطاف فقد خرج الآلاف من الأتراك في مظاهرات مطالبين الحكومة بعدم إرسال قوات إلى لبنان ، ومن الشعارات التي تم رفعها في هذه المظاهرات: " ليس لنا جنود تموت من أجل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية " ، رغم أن أردوغان في محاولة منه لتهدئة مخاوف الأتراك قد أكد أن القوات التركية ذاهبة إلى لبنان لكي تعاون إخوانهم المسلمين ، وليس لقتال حزب الله أو نزع سلاحه مع تأكيده بأن القوات التركية ستنسحب في حال طلب المشاركة منها في نزع سلاح حزب الله[2].

ثانيا : المستوى الرسمي

إن العدوان الإسرائيلي على لبنان جاء مباشرة بعد الحصار التدميري على قطاع غزة إثر أسر جندي إسرائيلي، وكان الموقف التركي من أحداث غزة قويا وأدان عمليات التدمير الإسرائيلية من جانب، وعلى جانب آخر قام بالاتصال بمختلف الأطراف في محاولة منه للتوسط ، لكن لم تعرف الدبلوماسية التركية تحركا مشابها لما فعلته حول أحداث لبنان ،وربما يعود السبب إلى أنها ليست لها صلات مع حزب الله الطرف الرئيسي في الصراع لكي تبادر إلى تحرك ما، واكتفت تركيا بعد عدة أيام من بدء العدوان باستنكار الاستهداف الإسرائيلي للمدنيين اللبنانيين ، وقال أردوغان : هل في مقابل خطف جنديين إسرائيليين يسقط كل هذه العدد من المدنيين ؟ إن هذا

(1)– محمود صافي محمود محمد ، "العلاقات التركية الاسرائيلية في الفترة في العام (1996-2006)"،رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2008 ، ص 117-118 .

(2) – نفس المرجع السابق ، ص 117 .

السلوك غير مقبول على الإطلاق ، وفى المقابل صوت البرلمان التركي على قرار إرسال القوات التركية إلى لبنان في 2006/09/05 كجزء من قوة الأمم المتحدة حيث صوت مع القرار 340 عضو وعارض 192 في حين امتنع عضو واحد عن التصويت[1] .

و يمكننا القول بأن حكومة أردوغان رغبت في تحقيق عدة أهداف من جراء قرارها إرسال قوات تركية إلى لبنان وتتمثل في :

1 – أن إرسال القوات التركية إلى لبنان يساعد تركيا في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوربي وتظهر على أنها لاعب أساسي في منطقة الشرق الأوسط .

2 –إعادة ترميم العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة ولقد رحبت هذه الأخيرة بذلك.

3 – تحاول تركيا تعزيز مكانتها في الشرق الأوسط والعودة بقوة ،حيث صرح وزير خارجيتها "أحمد داود أغلو"أنه إذا لم ترسل تركيا قواتها إلى لبنان فسيتراجع وزنها السياسي في الشرق الأوسط .

4 –الحصول على دعم أمريكي فيما يخص محاربة حزب العمال الكردستاني ومساعدتها في تجنب الأزمة القبرصية مع الاتحاد الأوربي[2].

كما أن لبنان تعد أحد ركائز الدور الإيراني في المنطقة ومثلت ساحة وخطا أول للمواجهة ما بين إيران من جانب والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جانب آخر والتي بلغت ذروتها بالعدوان الإسرائيلي على لبنان، وهو ما عزز الدور الإيراني في المنطقة خاصة في ظل التعثر الأمريكي وبدء الحديث بجدية عن خيار الصفقة السياسية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ،وفى هذا الإطار تسعى تركيا للعب دور في لبنان لموازنة الدور الإيراني في المنطقة غير أنها تفتقد أدوات تأثير قوية داخل لبنان وتسعى للعب هذا الدور من خلال سوريا ونفوذها التقليدي في لبنان فكما كانت سوريا جسر إيران للبنان فهي يمكن أن تكون جسرا لتركيا إلى لبنان[3] .

رابعا : الموقف التركي تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة

(1)– محمد نور الدين ، التداعيات الإقليمية : تركيا في الحرب الإسرائيلية على لبنان والتداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية ، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006 ، الطبعة الأولى ، ص 357 .

(2) – نفس المرجع السابق الذكر، ص 358 .

(3)– إسلام جوهر شادى عبد الوهاب، سياسة تركيا تجاه المشرق العربي (العراق و سوريا ولبنان)" ، أوراق الشرق الوسط(تصدر عن المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط القاهرة)، العدد 43 ،2009 ، ص 168 .

بدأ عام 2008 وانتهى بالنسبة لتركيا فلسطينيا ، ففي مطلع هذا العام كان العدوان الإسرائيلي الواسع على غزة ، وفى نهايته وامتدادا إلى مطلع عام 2009 كان العدوان الأكثر وحشية على غزة في تاريخها ، وفى كلتا الحالتين كانت لتركيا مواقف بارزة وصلت إلى حد التميز ، وبعد أسابيع من الحصار شنت إسرائيل عدوانا وحشيا منقطا على غزة في مطلع عام 2008 عبر غارات جوية وهجمات برية عنيفة أدت إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى وكان موقف الحكومة التركية قويا واستمرارا لمواقفها السابقة الداعمة للشعب الفلسطيني، وفى الثاني والعشرين من شهر يناير 2008 أصدرت الخارجية التركية بيانا قالت فيه : أنها تشعر بقلق كبير من الحصار المطبق على غزة وترى أنه لا يخدم سوى العناصر المتطرفة ، داعية إلى إنهائه فورا ،وقد قالت صحيفة هآرتس إن العلاقات بين إسرائيل وتركيا توترت كثيرا في اليومين الأخيرين [1] .

ولقد اتخذت تركيا واحدا من أقوى ردود الأفعال ضد العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة في السابع والعشرين من ديسمبر 2008 حيث برز رئيس الحكومة "رجب طيب أردوغان" في واحد من أقوى المواقف المعبرة والمؤثرة احتجاجا على العدوان ، وذلك عندما وصف العمليات الإسرائيلية في قطاع غزة بأنها جريمة ضد الإنسانية ،وأعرب عن أسفه لما اعتبره استخداما مفرطا للقوة ، وقد تساءل رئيس الوزراء عن مبررات تلك الوحشية التي أبدتها إسرائيل في تعاملها مع مدينة غزة مشيرا إلى أن ما تقترفه إسرائيل من مذابح يفتح جروحا يصعب شفاؤها في ضمير الإنسانية ،وأضاف أن رد فعل تركيا على ممارسات إسرائيل لم يكن عاطفيا أو مرحليا إنما كان نابعا من موقف ومبدأ، كما أكد أيضا أن تحقيق وقف إطلاق النار ليس إلا خطوة أولية وليس نهاية الحل فالحل النهائي والشامل يجب أن يشمل كل القضية الفلسطينية وليس غزة فقط [2] .

وتم التعبير عن استياء تركيا من إسرائيل في خطوات متعددة، منها إلغاء مشاركة هذه الأخيرة في مناورات نسر الأناضول في تركيا في مطلع خريف سنة 2009 ،وإجراء مناورات عسكرية غير مسبوقة بين الجيشين التركي والسوري، وإلغاء زيارة كانت مقررة لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو لإسرائيل بسبب عدم موافقة هذه الأخيرة على وصول الوزير التركي إلى غزة عبر الحدود الإسرائيلية مع القطاع ، فضلا عن مواقف أردوغان الكلامية المتتالية ضد

(1)– أحمد يوسف أحمد ومسعد نيفين ، حال الأمة العربية ، 2008-2009 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 ، ص 68 .

(2)– سامية بيبرس ، " الدور التركي المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط "، شؤون عربية ، العدد 141، 2010 ، ص 180-181 .

سياسات إسرائيل من على المنابر الدولية، ووصلت إحدى ذرا التأييد التركي للفلسطينيين إلى حد أن وزير الخارجية التركي ربط استئناف الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل برفع الحصار عن غزة وتحسين الوضع فيها فيما عرف بمعيار غزة [1] .

كما غمرت المظاهرات الحاشدة المناهضة لإسرائيل شوارع المدن والبلدات التركية الكبرى وتم خلالها إحراق الأعلام الإسرائيلية ورفع الشعارات المناهضة لإسرائيل والمعادية للسامية ، كما تم عرض علامات تعبر عن رفض خدمة اليهود في عدد من المحلات وإن كانت قليلة العدد نسبيا، ولكن دعايتها كانت كبيرة ، و في حالة المحلات اليهودية تم رفع عبارات تدعو بالآتي: لا تشترى من هنا لأن هذا متجر يهودي، وقد قامت مجموعة بوضع ملصقات على المبنى الخاص بها : غير مسموح بدخول اليهود و الأرمن ولكن يسمح للكلاب ، كذلك ظهرت بعض الشعارات على الجدران مثل : الموت لليهود ، الموت لإسرائيل ....، وفى حادث آخر كتب أحد الأشخاص على باب واحد من أكبر المعابد اليهودية في أزمير وسوف نقتلكم ، مما أدى إلى إغلاق المعبد ، لقد كان رد الفعل على المستوى الشعبي عفويا إلى حد ما ومنظما رسميا إلى حد آخر بما في ذلك حشد تلاميذ المدارس مما أشار إلى وجود جهة سياسية تعمل وراء الكواليس [2] .

وقد أثار موقف أردوغان انتقادا إسرائيليا شديدا ، إذ استدعى رئيس دائرة تركيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية السفير التركي في إسرائيل نامق طان وأبلغه أنه في وقت تعمل فيه إسرائيل لمنع إقرار قانون الإبادة الأرمينية في الولايات المتحدة الأمريكية تأتى تصريحات أردوغان لتمثل أمرا بالغ السوء ولتخلق لدينا إحباطا كبيرا لقد كنا ننتظر من تركيا التي تحارب الإرهاب أن تدعم إسرائيل ضد الإرهاب [3] .

ولقد فسرت المصادر التركية غضب أردوغان من إسرائيل بأن أولمرت كان قد زار تركيا في 22 ديسمبر 2008 أي قبل خمسة أيام فقط من بدء العدوان على غزة ، ووعد كلا من اردوغان والرئيس التركي عبد الله غل بألا تشهد غزة مأساة إنسانية،لكن جاء العدوان تكذيبا لوعده الأمر الذي اعتبره الأتراك خداعا وتضليلا واستخفافا بدور تركيا الوسيط بين سورية

(1)– محمد نور الدين ،" مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين "، مجلة الدراسات الفلسطينية، ربيع 2010 ، ص 28.

(2) – رابحه سيف علام," حقبه داود اوغلو في السياسة الخارجية التركية", الأهرام ،العدد 10 ،2009, ،ص 29 .

(3)– احمد يوسف احمد و نفيين مسعد , المرجع السابق الذكر,ص 69 .

وإسرائيل خصوصا وقد ظهرت تركيا كما لو أنها كانت على علم مسبق بالعدوان ، بل وموافقة عليه وقد امتنع أردوغان عن الاتصال بأولمرت بعد بدء العدوان تعبيرا عن غضبه هذا[1] .

ومن جهة أخرى تعرضت تركيا لانتقادات من حلفائها الدوليين على خلفية انسحاب رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان من منتدى دافوس في 29 يناير2009 بعد كلمة الرئيس الإسرائيلي بيريز التي استمرت لمدة 25 دقيقة مبررا المجزرة الإسرائيلية على غزة قائلا:إن حماس هي التي دفعت إسرائيل لهذه الحرب ، وكان يتكلم بحدة وينظر إلى أردوغان مباشرة بين الحين والآخر وبدوره علق أردوغان قائلا:إن بيريز استخدم لغة عنيفة وتابع موجها حديثه إلى الرئيس الإسرائيلي بحزم أتذكر الأطفال الذين قتلوا على شاطئ البحر أتذكر كم قتلتم في غزة ، ولكن رئيس الجلسة لم يمهله أكثر من 15 دقيقة للحديث وقاطعه قائلا إن الوقت قد انتهى وهو ما اعتبره أردوغان إهانة له ولشعب تركيا فانسحب غاضبا[2].

خلاصة القول ، إن تركيا باتت لاعبا رئيسيا في أحداث المنطقة بعد أن أصبحت طرفا مقبولا عربيا وفلسطينيا وإسرائيليا وحاولت استغلال أزمة غزة في دعم وتطوير وضعها الإقليمي[3] .

خاتمة :

يكشف التحليل ضمنيا عن تعدد موضوعات وجوانب الأدوار التركية في الشرق الأوسط كما تردد في خطابات مسئولي العدالة والتنمية ، مع إمكانية إدراجها جميعا في إطار دور جامع لتركيا باعتبارها "مركزا لتحقيق الأمن والاستقرار" في المنطقة ، شأنها في ذلك شأن الأقاليم المتعددة الأخرى التي تنتمي إليها تركيا وتؤثر فيها ، بحكم مكانتها كدولة "مركز " تتمتع بالعمقين التاريخي والجغرافي أو الجيواستراتيجي، في هذا الإطار، تقع الغالبية العظمي من الأدوار التركية – بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والمعنوية والأمنية - في نطاق الأدوار التعاونية ، وهو ما يظهر في دور تركيا كقناة اتصال ووسيط بين الأطراف المتصارعة المختلفة في المنطقة وهذا ما تجلى و بوضوح في مواقفها من الصراع العربي الاسرائيلى ، وشريك نشط في معالجة الخلافات السياسية في المنطقة ، ومركز لتعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى الإقليمي .

ورغم الضجيج الإعلامي حول ما نسب إلى تركيا من أدوار جديدة خلال فترة حكم العدالة والتنمية ، إلا أن ما فعله الحزب في جزء كبير منه كان أقرب إلى إحياء وتوليف لأدوار كان معبرا عنها في الحوار السياسي التركي ، ومواصلة مبادئ وتطورات سابقة على وصول الحزب إلى

(1)– نفس المرجع السابق، ص 70 .

(2) – كرم سعيد , أزمة غزة : وتعظيم دور الدراسات السياسية والإستراتيجية , الأهرام, العدد 170 ، ص18 .

(3) – نفس المرجع السابق ،ص18 .

السلطة ، فرغم تأكيد الحزب على تميز رؤيته في مجال السياسة الخارجية ، إلا أن العديد من عناصر هذه الرؤية غير منقطع الصلة تماماً عن الرؤى الأخرى التي وجهت السياسة الخارجية التركية في فترات سابقة ، فأصول هذه الرؤية قابلة للتعقب في " العثمانية الجديدة" لدى أوزال، و السياسة الخارجية" متعددة الأبعاد" لحكومة أربكان ، بل إن العديد من عناصر هذه الرؤية تتلاقي –على نحو يكاد يكون تكرارا- مع العناصر المطروحة رسميا أثناء فترة تولي إسماعيل جيم وزارة الخارجية سابقا ،حيث أنه ذكر أن ثمة إدراك أن تركيا المعاصرة تمثل في وقت واحد سبع قرون من العثمانية مع الثورة والجمهورية[1] .

ولعل ذلك ما دفع أحد الدبلوماسيين الأتراك إلى وصف رؤية آق في مجال السياسة الخارجية بأنها "خمر قديم في أوان جديدة" حيث يملك الحزب وأوغلو القدرة على "إعادة تغليف مباديء السياسة الخارجية بحيث تبدو كما لو كانت جديدة" ، في حين أنها لا تعدو أن تكون إعادة للتأكيد على ضرورة التزام تركيا سياسة خارجية نشطة في دوائرها الإقليمية المختلفة ، كما أن البعد البراغماتي للسياسة الخارجية التركية بدا جليا في كل مواقفها اتجاه أحداث المنطقة العربية في كل الفترات التاريخية سواء قبل أو بعد مجيء حزب العدالة والتنمية.

والملاحظ أن ثمة خصائص جديدة للسلوك التركي تجاه الدول العربية ومن أهم هذه الخصائص زيادة المرونة والفعالية والديناميكية والمبادرة وتزايد الخيارات وإتباع سلوك خارجي أكثر استقلالا نسبيا عن نفوذ الغرب ،ومحاولة إيجاد حلقة واسعة للتحاور والتفاهم وهذا ما تجلى مع سوريا والعراق مع الاحتفاظ على البعد البراغماتي في السياسة الخارجية التركية في تعاملاتها ومواقفها من أزمات المنطقة .

و وفقا لهذا يتفق الباحث مع التوصية التي خلص إليها آخرون من ضرورة أن يكون التقييم العربي للدور التركي موضوعيا وعقلانيا ، فلا يرفع سقف التوقعات منه إلى حد الرهان الكامل عليه ، ولا يبخسه حقه فيتجاهله أو يقلل من قدره وقدرته ، فهو دور نشط وحيوي ويستحق رهانا موضوعيا مدروسا ، لكنه أيضا دور مشارك وليس أصيلا ، مقيد بعوامل ذاتية ومعطيات خارجية وأدوار ومواقف أطراف أخرى بعضها مبادر ومبادئ ، أما البعض الآخر فحري به الاضطلاع بمسؤولياته أولا قبل الرهان على دور تركي أو الارتهان به .

(1) – الشرقاوى باكينام، الشرقاوي، الشرق الأوسط الكبير :الرؤى التركية و الإيرانية ، المؤتمر السنوي التاسع عشر لمركز البحوث و الدراسات السياسية،القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية ،26-29 ديسمبر2005، ص 13-14 . بتصرف

قائمة المراجع :

كتب :

1- أحمد يوسف أحمد ومسعد نيفين ، حال الأمة العربية 2008-2009 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 .

2- احمد نورى النعمى ، تركيا والوطن العربي ، ليبيا : دار الشط للإعمال الفنية والإخراج الصحفي ، الطبعة الأولى ، 1998 .

3- خورشيد حسين دالى ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1999.

4- فليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة:ميخائيل نجم خوري، قبرص: دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 1993

5- وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية ودور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية و pkk في العلاقات العربية التركية العلاقات السورية التركية نموذجا ، لبنان : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 2006 ، ص 10 .

6- جلال عبد الله معوض صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998

7- ـــــ، ـــــ، الفساد السياسي في تركيا ، في : اكرام بدر الدين(محرر) ، الفساد السياسي : النظرية والتطبيق ، القاهرة : دار الثقافة العربية، 1992

هايتس كرامر ، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، تعريب : فاضل جتكر ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 2001

8- فؤاد سعيد ، ديناميكيات المتغيرة فى تركيا وتداعياتها على العلاقات الأمريكية التركية ، القاهرة : مركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ،2008

9- محمد نور الدين ، التداعيات الإقليمية : تركيا في الحرب الإسرائيلية على لبنان والتداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية ، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006 .

دوريات :

10- احمد حسن بكر، " العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل" ، دراسات عالمية ، العدد 41 .

11- اسلام جوهر و شادى عبد الوهاب ، "سياسة تركيا تجاه المشرق العربي (العراق و سوريا ولبنان)"،أوراق الشرق الوسط ،القاهرة: المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط ، العدد 43 ،2009 .

12- هانى رسلان ، "تركيا وأمن الخليج" ، السياسة الدولية ، العدد 105 ، 1991 .

13- سامية بيبرس ، " الدور التركي المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط "، شؤون عربية ، العدد 141، 2010

14- محمد نور الدين ،" مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين "، مجلة الدراسات الفلسطينية، ربيع 2010

15- رابحه سيف علام," حقبه داود اوغلو في السياسة الخارجية التركية", الأهرام ،العدد 10 ،2009 .

16- كرم سعيد , أزمة غزة : وتعظيم دور الدراسات السياسية والإستراتيجية , الأهرام, العدد 170 ، ص18 .

17- حسن أبو طالب ،" التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1990"، الأهرام ، 1990 .

18- ـــ،ـــــــ ، "التقرير الاستراتيجي العربي لعام2004 "، الأهرام ، 2004، ص 233 .

19- هانى عادل الديمترى ، "معضلة السياسة الخارجية التركية تجاه أزمة العراق"،السياسة الدولية، العدد 152 ، 2003 .

20- باكينام الشرقاوي ، الشرقاوي، الشرق الأوسط الكبير :الرؤى التركية و الإيرانية ، المؤتمر السنوي التاسع عشر لمركز البحوث و الدراسات السياسية،القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية ،26-29 ديسمبر2005

دوريات غير منشورة :

21- عبد الدائم عبد السلام عبد الرحمن ، "الدور الاقليمى التركي وأثره على المنطقة العربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة "، رسالة ماجستير ، جامعة الدول العربية : معهد البحوث و الدراسات العربية، 2004 .

22- الدسوقي أيمن إبراهيم ،"السلوك التركي تجاه القضايا العربية 1990-"1997، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2001 ، ص202 .

23- محمد العربي عويد مرضى ،"انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربى واثره فى الامن القومى العربى" ، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية : كلية الحقوق ، 2007 .

24- محمود صافى محمود محمد ، "العلاقات التركية الاسرائيلية فى الفترة فى العام (1996-2006)"،رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2008 .